مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: العدالة المناخية في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة
اسم الكاتب: نور حمد جواد، أ.م. مصطفى سالم عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9657
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 13:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- March 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – اذار ٢٠٢٥

Climate Justice in the Framework of the Principle of Shared and Differentiated Responsibility

[1] Noor Hamad Jawad [2] Assist. Prof. Dr. Mustafa Salem Abdul
[1] Baghdad University - College of Law Student Ma

1: Email: noor.hamad2204m@colaw.uobaghdad.edu.iq
2: Email: dr.mustafa@colaw.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Climate justice is an approach that links environmental issues and human rights, and aims to address and alleviate the unequal burdens resulting from climate change, as well as protect marginalized and most vulnerable groups from the negative effects of climate change. In this context, the principle of shared and differentiated responsibility emerged as one of the basic pillars for achieving climate justice, as this principle is based on the recognition that all countries bear a common responsibility in confronting climate change, but this responsibility varies according to the capacity of each country and the extent of its contribution to causing this problem. As for industrialized countries, they bear the greatest historical responsibility for the emissions of harmful gases that caused climate change, while developing countries bear less responsibility due to their limited contributions and economic capabilitiesWeak , therefore, this principle obliges the international community to provide financial and technological support to developing countries to help them transition to low-carbon economies and adapt to the effects of climate change. From this standpoint, the principle of common but differentiated responsibility is considered an essential tool for achieving climate justice by distributing responsibilities fairly. This principle also represents the legal basis for negotiations and international commitments related to combating climate change, ensuring that each country bears its responsibility in proportion to its capabilities. In addition, this principle has appeared in many international climate agreements such as the United Nations Framework Convention on Climate Change of 1992 and the Paris Agreement of 2015, as the principle of common but differentiated responsibility contributes fundamentally to achieving climate justice.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.155181.1395

Submitted: 1/11/2024
Accepted: 10/11/2024
Published: 17/11/2024

Keywords:
climate change
climate justice
common but differentiated responsibility
international agreements.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العدالة المناخية في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة

[١] نور حمد جواد [٢] أ.م.د مصطفى سالم عبد
[١] جامعة بغداد- كلية القانون

الملخص:

العدالة المناخية تعد نهجاً يجمع ما بين القضايا البيئة من جهة ومسالة حقوق الإنسان من الجهة الثانية، وتهدف إلى مواجهة وتقليل الالتزامات غير المتكافئة الناجمة عن "التغيرات المناخية"، وكذلك حماية الفئات المهمشة و الأكثر ضعفا، من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، وفي هذا السياق ظهر "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" كأحد الاسس الرئيسة لتحقيق العدالة المناخية، إذ يقوم هذا المبدأ على اساس الاعتراف بأن جميع البلدان تتحمل مسؤولية مشتركة في مواجهة التغيرات المناخية، ألا أن هذه المسؤولية تختلف بحسب قدرة كل دولة ومدى مساهمتها في احداث هذه المسألة، وبالنسبة للدول الصناعية فإنها تقع عليها المسؤولية التاريخية الاكبر، عن الانبعاث الغازية المضرة المساهمة في تغير المناخ، ومن الجهة الآخرى تتحمل البلدان النامية تتحمل مسؤولية أقل بسبب مساهماتها المحدودة وقدراتها الاقتصادية الضعيفة، لذلك فأن هذا المبدأ يلزم المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي والتكنولوجي للدول النامية لمساعدتها في التحول إلى اقتصاديات منخفضة الكربون والتكيف مع آثار التغير المناخي، ومن هذا المنطلق يعتبر "مبدأ المسؤولية المشتركة ومتباينة" أداة أساسية لبلوغ "العدالة المناخية" عبر اسناد المسؤوليات بصورة عادلة، وكما يمثل هذا المبدأ الأساس القانوني للمفاوضات والالتزامات العالمية الخاصة بمواجهة "التغيرات المناخية"، مما يضمن أن تضمن كل دولة ما يقع عليها من المسرولية بما يتناسب مع إمكانياتها.

فضلاً عن ذلك، ظهر هذا المبدأ في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ مثل "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢ واتفاقية باريس لعام ٢٠١٥"، إذ يسهم "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" بشكل أساسي في تحقيق "العدالة المناخية".

الكلمات المفتاحية:

تغير المناخ، العدالة المناخية، المسؤولية المشتركة والمتباينة، الاتفاقيات الدولية.

المقدمة

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من القضايا البيئية التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام من المجتمع الدولي، نظراً لأن نتائجها العميقة تهدد مختلف جوانب الحياة، فقد شهدنا ارتفاعاً في درجات الحرارة ناتجاً عن زيادة الانبعاثات الغازية الضارة المسببة لارتفاع درجات الحرارة والاحتباس الحراري، مما أدى إلى مضاعفات بيئية مدمرة، ولا جدال في أن مسؤولية الدول المتقدمة عن تغيرات المناخ تفوق بشكل كبير مسؤولية الدول النامية، ومن ثم فإن اعتبار مسؤولية الدول النامية مساوية لمسؤولية الدول المتقدمة في انبعاث الغازات الدفيئة يعد إجحافاً، إذ أن النسبة التي تنبعث من الدول النامية ضئيلة مقارنة بتلك التي تنبعث من الدول المتقدمة، ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن درجة الالتزام بين الدول ليست متساوية، فالدول المتقدمة مدينة بتحمل المسؤولية الأكبر في مواجهة تغير المناخ، وقد أصبحت هذه الدول تدرك أن الحفاظ على البيئة لا يمكن تحقيقه على المستوى الفردي، وأن جميع الاستراتيجيات مهما كانت درجة فاعليتها تتطلب تعاونًا جماعياً لنجاحها، وهو ما أقره "إعلان ريو دي جانيرو في قمة الأرض عام ١٩٩٢ في البرازيل"، في المبدأ السابع المتعلق "بالمسؤولية المشتركة والمتباينة"، والذي يعد مفتاحاً أساسياً في فتح قنوات الحوار في المفاوضات الدولية البيئية، ويُعتبر هذا المبدأ أحد أهم التحولات لما يحمله من معاني تحقيق العدالة المناخية، لكونه يساهم في بناء علاقات تعاون جديدة بين الدول المتقدمة والنامية، غير تلك العلاقات المعهودة التي كانت تتسم باختلال التوازن.

أولاً: أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في "العدالة المناخية في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" في توضيح كيفية توزيع المسؤوليات المناخية بين البلدان المتقدمة والنامية بشكل عادل، إذ يسهم هذا البحث في تعزيز فهم دور كل دولة وفقاً لقدراتها التاريخية والحالية، مما يساعد على توجيه السياسات المناخية العالمية نحو التعاون والتوازن، وكما يسلط الضوء على أهمية حماية حقوق الدول النامية والفئات المتضررة، ويدعم تحقيق الإنصاف في الالتزامات الدولية لتحقيق عدالة مناخية شاملة.

ثانياً: اشكالية البحث:

وتتمثل إشكالية البحث في هذا الموضوع في التساؤل الآتي: كيف يمكن احراز "العدالة المناخية" في نطاق تطبيق "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" بين الدول المتطورة والنامية؟ والذي يتفرع منه تساؤلات عدة تتمثل أبرزها في معرفة المقصود بـ "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة؟" وكيف يمكن توزيع او تخصيص المسؤوليات والالتزامات المتصلة

بمواجهة "التغير المناخي" توزيعاً عادلاً؟، سنحاول في الصفحات القادمة الإجابة عن هذه التساؤلات.

ثالثاً: منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي والتحليلي، في سبيل تفسير وتحليل احكام ونصوص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بموضوع الدراسة، في سبيل التمكن من اجابة التساؤلات المطروحة.

رابعاً: خطة البحث:

وفقاً لما تقدم سنتناول هذا الموضوع وفق خطة منهجية تتضمن الأتي:

- المبحث الأول مفهوم "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في أطار العدالة المناخية".
- المطلب الأول تعريف مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة.
- المطلب الثاني آليات تحقيق العدالة المناخية في إطار "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة".

I. المبحث الأول

مفهوم مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في أطار العدالة المناخية

لغرض معرفة مفهوم "مبدأ المسؤولية المشتركة لكن متباينة"، لابد من أن نوضح تعريف "مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة"، ومن ثم نبحث في عناصر "مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة وطبيعته القانونية"، وذلك وفق التفصيل الآتي:

I.أ. المطلب الأول

تعريف مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة

يُعد "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي البيئي، إذ يقوم على فكرة أن الدول تتحمل مسؤوليات مشتركة تجاه القضايا العالمية، مثل قضية تغير المناخ، ولكن بدرجات مختلفة بناءً على قدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية[١]، وقد نشأ هذا المبدأ وتطور من مفهوم "التراث المشترك للبشرية" ومن

(١) زهرة بوسراج، *محاضرات في الحماية الدولية للبيئة*، (عنابة/الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار، ٢٠١٩)، ص١١٧.

مجموعة واسعة من القوانين الدولية التي تحكم الموارد التي تعتبر تراثاً مشترك للبشرية[١]، مما يجسد مبادئ العدل والمساواة في القانون الدولي، ويعترف هذا المبدأ بالاختلافات التاريخية في إسهامات الدول المتقدمة والنامية في القضايا البيئية العالمية[٢].

فضلاً عن ذلك يستند هذا المبدأ إلى ضرورة أن تتحمل جميع الدول مسؤولية جماعية عن التدهور البيئي، مع الأخذ في الاعتبار تفاوت مستويات التنمية فيما بينها، وهو ما يتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة التي تؤكد عدم تجاهل حقوق الاجيال المستقبلية في استغلال الموارد الطبيعية[٣].

وبموجب هذا المبدأ يجب على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أن تشارك في مكافحة تغيرات المناخ، ولكن وفقاً لقدراتها الاقتصادية والتنموية المختلفة[٤]، ومن جهة آخرى يعد "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" مبدأ اساسيا من "مبادئ العدالة المناخية" يقع في صميم "القانون الدولي البيئي"[٥]، حيث يهدف مفهوم "العدالة المناخية" إلى إنشاء إطار قانوني دولي عادل وفعال لمكافحة تغير المناخ، مع التركيز على حماية الفئات الأكثر ضعفا "مثل اللاجئين والنساء والأطفال والسكان الأصليين"[٦].

ولذلك فإن التوزيع العادل لمسؤوليات تغير المناخ يعد من أهم المبادئ التي تقوم عليها فكرة العدالة المناخية، حيث تشير المؤشرات إلى أن الدول المتقدمة كانت هي المسؤول الاول تاريخيا عن مجمل الانبعاثات الضارة المسببة للتغيرات المناخية[٧].

---

(١) كيلاني نذيرة و بديار ماهر، "مبدأ المسؤولية المشتركة لكن متباينة في القانون الدولي للبيئة"، *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت/ الجزائر*، المجلد ٨ ، العدد ١ ، (٢٠٢٢): ص ١٥٩ .

(2) Barral, Virginie, Common but Differentiated Responsibilities and Justice: Broadening the Notion of Responsibility in International Law, in The Rise of Responsibility in World Politics, ed. by Hannes Hansen-Magnusson and Antje Vetterlein (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), pp. 125–44.

(٣) خلف حسام عبد الأمير، "التنمية المستدامة والطاقة النووية - العلاقة الجدلية"، *مجلة العلوم القانونية* - ٣٤ ٣٠٢ (١) : ٢٦٨، (٢٠١٩): ص ٢٧٤ https://doi.org/10.35246/jols.v34i1.126

(٤) قحطان عدنان عزيز، "مسؤولية الدول المشتركة عن التلوث البيئي"، *مجلة العلوم الأنسانية، كلية التربية للعلوم الأنسانية، العراق*، المجلد ٢٨، العدد٢ ، (٢٠٢١): ص٤.

(٥) ابراهيم محمد عبد، "التقاضي المناخي كأداة لمساءلة حكومات الدول"، *مجلة الدراسات القانونية والأقتصادية ، جامعة مدينة السادات/ كلية الحقوق، مصر*، المجلد٩ ، العدد٣ ، (٢٠٢٣): ص ٢٥٠٨.

(٦) الشديفات شادي عدنان. "تكامل المواثيق الدولية في مجال الإمارات العربية المتحدة واختيار بين المنظمات الوطنية والمواثيق الدولية". مجلة العلوم القانونية ٢٩ (٢) (٢٠٢٠): ص٢١. https://doi.org/10.35246/jols.v29i2.264

(٧) معتصم صبحي سلامة جندية، "حقوق الأنسان والعدالة المناخية وفق الاتفاقيات الدولية"، *مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية ، جامعة تونس، تونس*، المجلد ٥، العدد ١٣، (٢٠٢٣): ص ٩٧.

وبذلك، يُعزز "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" من اجل تحقيق "العدالة المناخية"[١]، من خلال اعترافه بتنوع المسؤوليات، إذ يأخذ في الاعتبار اختلاف إمكانيات الدول ومساهمتها في تفاقم ظاهرة التغير المناخي، حيث تحمل الاتفاقيات الدولية الدول المتقدمة العبء الأكبر في معالجة قضية التغير المناخي، وتُسند إليها قيادة المساعي العالمية على هذا الصعيد[٢]، والمسؤوليات التي يقرها هذا المبدأ تتوزع الى عنصرين:

اولاً: عناصر مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للدول

يشتمل "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" على عنصرين:

١- المسؤولية المشتركة

تشير المسؤولية المشتركة إلى التزام دولتين أو أكثر بحماية مورد بيئي معين[٣]، ويُطبق هذا المبدأ عندما يتعلق الأمر بحماية الموارد التي تُعد مشتركة ولا تخضع لسيطرة دولة معينة، وكذلك في حالة الموارد التي تخضع للسيطرة السيادية لدولة معينة لكنها تمثل مصلحة قانونية دولية عامة، مثل حماية التنوع البيولوجي والمناخ[٤]، ويعود استخدام مصطلح مصطلح "المسؤولية المشتركة" إلى عام ١٩٤٩ عندما اعتبرت عدة دول أن موارد مثل سمك التونة وأنواع أخرى من السمك تشكل اهتمامًا مشتركًا، نظرًا للاستغلال المستمر لتلك الثروات، فضلاً عن ذلك تتحمل الدول مسؤولية مشتركة للتعاون في حماية البيئة الطبيعية والثروات التي لا تقع ضمن الحدود الإقليمية لدولة معينة، مما يعني أنها ليست ملكية حصرية لدولة واحدة[٥].

(١) العدالة المناخية" من المفاهيم والمصطلحات الحديثة، التي ظهرت مؤخراً ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي، وتعرف على أنها : " رؤية لإزالة وتخفيف الأعباء غير متكافئة التي انتجها تغير المناخ"، زكية بلهول، "العدالة المناخية"، *مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر*، المجلد/ العدد ٢٨، (٢٠١٧): ص٣٦٧.

(٢) مريم وافي، "ادماج اتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري"، (أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق/ جامعة الجزائر ١ ، ٢٠١٧/ ٢٠١٨ ، الجزائر)، ص٦٨.

(٣) محمد عادل عسكر ، القانون الدولي البيئي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص١٨٠ .

(٤) فلاح، حسن، وحسام عبد الأمير، "حقوق الأجيال وعلاقتها بالتنمية المستدامة". مجلة العلوم القانونية ٣٦ (٣): ٦٥٢-٨٣. (٢٠٢٢): ص٦٦٢ https://doi.org/10.35246/jols.v36i3.488

(٥) فارس عليوي، "الجهود الدولية لمواجهة الغازات الدفيئة بين المسؤولية عن غازات الرفاه والحق في غازات النجاة "، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف* ٢ ، *الجزائر* ، المجلد ١٨ ، العدد ١ ، ص٢٠٦.

بناءً على ذلك، تُعد حماية البيئة شكلاً من أشكال الحفاظ على حق الإنسان في الحياة، إذ يُعتبر الحق في بيئة طبيعية وصحية جزءًا جوهريًا من حقوق الإنسان الأساسية[١].

٢- المسؤولية المتباينة

تعني المسؤولية المتباينة التزام الدول بحماية البيئة بناءً على معايير وقيود مختلفة تعتمد على عدة عوامل، منها الاحتياجات الخاصة لكل دولة، ومستقبلها في التنمية الاقتصادية، ومدى مساهمتها التاريخية في المشكلة البيئية المستهدفة، ولهذا فان هدف هذا المبدأ هو تحقيق العدالة، عن طريق جعل البلدان المساهمة بصورة واضحة في حدوث المشاكل البيئية بان تتحمل المسؤولية الأكبر في حلها، وهو ما ينعكس عمليا من خلال تقديم المساعدات الدولية، مثل تقديم المساعدات المالية ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية[٢].

ثانياً: الطبيعة القانونية لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة بين الدول

لقد تم استخدام مصطلح "المسؤولية المشتركة والمتباينة" كمفهوم تطور عن مبدأ المعاملة التفضيلية، منذ إعلان ريو لعام ١٩٩٢ الذي ينتمي إلى نطاق القانون المرن، وفي هذا المضمار، كانت "اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ لعام ١٩٩٢" هي اول اتفاقية متعددة الاطراف اعتمدت هذه التسمية او المصطلح، كذلك تمت اعتماد هذا المبدأ في "بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ واتفاقية باريس لعام ٢٠١٥"، فضلاً عن ذلك أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ إلى هذا المبدأ بوضوح، إذ نصت "على أن تتعاون الدول ضمن حدود قدراتها، سواء بشكل مباشر أو من خلال المنظمات الدولية المختصة، لتعزيز تنمية العلوم والتكنولوجيا البحرية ونقلها بشروط عادلة ومعقولة"[٣].

ومنذ نشوء هذا المبدأ، ظل يدعم دائمًا جهود المجتمع الدولي للتعامل مع تغير المناخ، ويعد سمة بارزة في النظام الدولي للتعامل مع تغير المناخ. ويمكن إرجاع أصل هذا المبدأ إلى "مؤتمر المناخ العالمي الثاني في عام ١٩٩٠"، عندما أدركت الدول ذلك. واعترفت بـ "العدالة والمسؤولية المشتركة والمتباينة"، على الرغم من الاعتراف المتزايد بهذا المبدأ في

---

(١) عمر محمود عمر، "دور المسؤولية الدولية في حماية البيئة من التلوث"، *مجلة العلوم القانونية / جامعة بغداد، بغداد*، المجلد ٦٢، العدد ١، (٢٠١١): ص٣٠٣.

(2) Ngozi Chinwa Ole, Understanding the Principle of Common but Differentiated Responsibilities and Its Manifestations in Multilateral Environmental Agreements (MEAs) 11 Nnamdi Azikiwe Journal of Public and Private Law, vol.262, July 2021, p.269.

(٣) سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، *الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو ١٩٩٧ (في اتفاقية تغير المناخ السنة (١٩٩٢)*، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠١٠)، ص ١٢٩-١٢٨ .

الاتفاقيات القانونية الدولية، إلا أن طبيعته القانونية لا تزال غير واضحة في القانون الدولي. كما تعتبر حاليًا جزءًا لا يتجزأ من مفاوضات المعاهدات البيئية الدولية وأحد المكونات المهمة لمفاوضات المعاهدات البيئية الدولية. لكن النتيجة هي أن اللغة المستخدمة غالبا ما تكون غامضة، والالتزامات التي تم التعهد بها تظل أقرب إلى القانون المرن، والقواعد غامضة وعامة(١).

وعلى صعيد الفقه الدولي، يتفق الفقهاء على أن "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" ليس ذا طابع عرفي بسبب افتقاره للعناصر المكونة للعرف الدولي، ومع ذلك تختلف الآراء حول تصنيفه القانوني. إذ ترى الكاتبة "لافانيا راجاماني" أن هذا المبدأ يتجاوز كونه مبدأ سياسي، ويعد جزأً من القانون المرن، لكنه لم يصل بعد إلى درجة العرف، بينما تعتبر "تولا هونكونن" أن الطبيعة القانونية للمبدأ ما زالت غير واضحة، وان اعتبار هذا المبدأ جزء من "القانون العرفي الدولي" قبل اوانه، رغم إدراجه في العديد من الاتفاقيات البيئية(٢)، ومن جانبه يرى "فيليب ساندز" أن الطبيعة القانونية والآثار المترتبة على مبادئ القانون الدولي للبيئة، بما في ذلك مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة لا تزال مفتوحة للتفسير، ويعتبره إطاراً عاماً يتطور من خلاله القانون الدولي للبيئة، وتعتبره "إديث براون فايس" مبدأ في طور التكوين، في حين يراه آخرون كمبدأ إطاري(٣).

بناءً على ما سبق، يبدو أن "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" ليس له طبيعة قانونية أساسية مثل المبادئ الأخرى، مثل مبدأ الحيطة ومبدأ الملوث يدفع، واللذين أصبحا جزءاً من القانون العرفي الدولي(٤).

I.أ.٢. الفرع الثاني

تكريس مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الأتفاقيات الدولية

تعد ظاهرة تغير المناخ أزمة ذات عواقب عالمية، وهناك إدراك عالمي بأن هذه الظاهرة تشكل تهديدًا عاجلاً وربما لا رجعة فيه للمجتمعات البشرية والبيئة، ولذلك يتطلب

(١) بريشي بلقاسم ، "الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري"، (أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق/ جامعة سيدي بلعباس ، ٢٠١٧)، ص ٤٩-٥٠ .

(٢) زهرة بوسراج ، "مبدأ مسؤولية الدول المشتركة والمتباينة في النظام العالمي لتغير المناخ"، *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر*، المجلد ٤ ، العدد ٣ ، (٢٠٢١): ص٢٨٨ .

(٣) فارس عليوي، "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في القانون الدولي للبيئة"، (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق/ جامعة سطيف،الجزائر، ٢٠١٩/٢٠٢٠)، ص ٤٧ – ٤٨ .

(4) Sophie Lavallée , Responsabilités communes mais Différenciées et protêt internationale de l'environnement une assistance financière enquête de solidarité, Caniers de droit, volume 55, Numéro 1 , 2014 , p:141.

الأمر معالجة عاجلة من قبل جميع الأطراف والإقرار بأن الطبيعة العالمية لتغير المناخ تستدعي أقصى درجات التعاون من قبل جميع الدول، وفي هذا السياق، يقوم "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" على أساس مبدأ العدالة التوزيعية، إذ جاءت الاتفاقيات الدولية المعنية بمواجهة التغيرات المناخية لتنظيم التباين في مسؤولية البلدان لحماية المناخ، ويتم ذلك استنادًا إلى اختلاف المساهمات في تدهور البيئة العالمية، وكذلك وفقًا لموارد ومؤهلات كل دولة والظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها[١]، كما تعمل هذه الاتفاقيات كآلية لحماية البيئة من التلوث والتغير والتدهور المناخي [٢]. وسنقوم بتسليط الضوء على هذه الاتفاقيات الدولية التي نظمت كيفية التصدي لتغير المناخ بشيء من الإيجاز وفق الأتي:

أولاً: مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في اتفاقية الأمم المتحدة الأطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢

لقد تمت صياغة أول اتفاقية دولية للتقليل والحد من الانبعاثات الغازية الدفيئة بناءً على توصيات من "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ"، وقد تكللت هذه الجهود بالتوصل إلى "الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ"، التي تم تبنيها في مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ودخلت نطاق النفاذ والتنفيذ في شهر مارس من عام ١٩٩٤، وتم التصديق عليها من ١٩١ طرف[٣]، وبالإضافة إلى ملحقين للأطراف، تتضمن الاتفاقية أيضًا ٢٦ مادة تؤكد بواسطة مضمون نصها الافتتاحي على ضرورة التعاون الدولي والمشاركة بين البلدان لغرض الحد من تحدي تغير المناخ والحد من آثاره الضارة[٤]،

علاوة على ذلك أكدت الاتفاقية على "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" إلى جانب مبادئ آخرى "كالحيطة والوقاية والتنمية المستدامة"[٥]، وعلى الرغم من أن المبادئ التي قامت عليها هذه الاتفاقية هي عامة وصعبة التحقيق، إلا أنها تلعب دوراً حاسماً في توجيه السياسات الوطنية لتحقيق الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية المتمثل أساساً في تثبيت واستقرار

(١) زهرة بوسراج، مرجع سابق، ص٢٩١-٢٩٢.
(٢) صافي منير ، "مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة كآلية لتأطير التعاون الدولي البيئي"، *مجلة القانون العقاري والبيئة* ، *جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر*، المجلد ١٢ ، العدد ١ ، (٢٠٢٤): ص ١٥٩.
(٣) صباح العشاوي ، *المسؤولية الدولية عن حماية البيئة* ، (الجزائر: دار الخلدونية ، ٢٠١٠)، ص١٨٠.
(٤) بسمة صلال طه، "اثر التغير المناخي في نشوب النزعات المسلحة"، (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٢)، ص٥٠ .
(٥) أمل فوزي أحمد عوض، *العدالة المناخية وحماية الأنسانية*، (المانيا/ برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ،الاقتصادية والسياسية، ٢٠٢٣)، ص ٤٤.

تركيز وانبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي لمنع حدوث تغيرات خطيرة في النظام المناخي العالمي[١].

إلى جانب ذلك، جاءت المادة (٤) من الاتفاقية الإطارية لتحديد مسؤولية الدول حول الانبعاثات الغازية، بناءً على "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة"، ومراعية الظروف والأولويات الإنمائية لمختلف الدول، ومع ذلك لا تلزم المادة (٤) الدول بتعهدات صارمة بل تعتمد على جهود الدول لتحقيق الأهداف دون تحميلها مسؤوليات مباشرة في حال عدم الوفاء بها [٢].

وكذلك يتماشى هذا مع طبيعة القانون البيئي الذي يعتبره قانوناً مرناً، ومع طبيعة الاتفاقية كأطار ارشادي يهدف إلى توجيه الدول نحو تخفيض الانبعاثات الغازية إلى مستويات آمنة تمنع تعريض النظام المناخي للخطر، ورغم أن الاتفاقية، تنتمي إلى القانون الدولي المرن إذ لا تفرض قواعد ملزمة، إلا أنها تمثل نقطة محورية لتطوير قواعد ومبادئ القانون الدولي لتغير المناخ، وخطوة هامة في تحقيق الاستقرار في انبعاثات الغازات الدفيئة، ومنع الإضرار بالنظام المناخي[٣].

مما تقدم نلاحظ أن نصوص "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي لعام ١٩٩٢" قد فرقت بشكل واضح بين مسؤولية التي تقع على الدول المتقدمة والتي تقع على الدول النامية، فيكون على الدول المتقدمة ان تتحمل الجانب الاكبر من المسؤولية نظراً لدورها الرئيسي في انبعاثات الغازات المسببة "للتغيرات المناخية".

ثانياً: مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في بروتوكول كيوتو

وعلى الرغم من التعهدات التي قطعتها الدول بموجب "الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ"، إلا أن التزايد المستمر في انبعاث الغازات الدفيئة دفع العديد من الدول الأطراف إلى المطالبة بإبرام اتفاق جديد يتضمن تدابير أكثر قوة فاعلية وإلزامية قانونية[٤]،ولذلك، تحرك المجتمع الدولي باتجاه تبني نظام قانوني جديد لحماية المناخ، مما أثمر عن وضع بروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٧، وقد دخل البروتوكول حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥، ليشمل الالتزامات الواجب تنفيذها من قبل الدول الأطراف لتحقيق أهداف حماية

(١) المادة(٢)، من أتفاقية الأمم المتحدة الأطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢.
(٢) المادة (٤)، من أتفاقية الأمم المتحدة الأطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢.
(٣) محمد عادل عسكر، مرجع سابق، ص١١٥.
(٤) نادية ليتيم، "تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية"، *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت*، العدد ١، المجلد ٣٧، (٢٠٢١): ص٤٥١.

المناخ [١]، فضلاً عن ذلك يمثل بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ في اليابان خطوة مهمة في إطار الاتفاقية الإطارية في حماية المناخ وتعزيز التنمية المستدامة[٢]، وهي أول اتفاقية دولية ملزمة لجميع الدول لخفض تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي للتقليل من الضرر الذي يصيب النظام المناخي[٣]، يلتزم بموجبه الأطراف بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة (٥%) على الأقل مقارنة بمستويات (١٩٩٠)، وذلك خلال فترة الالتزام الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. ومع ذلك، رفض "الكونغرس الأميركي" مصادقة هذا البروتوكول بسبب استثناء الصين والدول النامية من الالتزامات المتعلقة بتخفيض الانبعاثات[٤].

وفي السياق ذاته، يقوم بروتوكول كيوتو على "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة"، حيث انه ميز بين التزامات البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مشيراً إلى أن المسؤوليات تختلف وفقاً للحالة الخاصة بكل بلد ومستوى التقدم والمساهمة في التسبب في تغير المناخ، إذ فرضت على الأولى التزامات ملزمة لتخفيض انبعاثاتها، بينما قدم إرشادات للدول النامية للتكيف مع آثار تغير المناخ دون تحميلها التزامات قانونية ملزمة[٥].

ثالثاً: مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في اتفاق باريس[٦]

تم اعتماد اتفاق باريس في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥ من قبل ١٩٧ دولة في "المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف"، وبعد اقل من سنة، صارت الاتفاقية في حيز التنفيذ[٧]، وكما يمثل مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتباينة" للدول الاركن الاهم في المساع الدولية التي تمت صياغتها في اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، وقد كان البحث حول كيفية تفعيل هذا المبدأ محوراً

---

(١) مخفي إسماعيل، "الحماية القانونية والدولية للمناخ"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر،٢٠١٨-٢٠١٩)، ص٤٠.

(٢) احمد حميد البدري، *الحماية الدولية للمناخ في أطار التنمية المستدامة*، (بغداد / العراق: دار أنكي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠)، ص٢٣٥.

(٣) علي أحمد غانم ، *التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل* ، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م)، ص١٨٨ .

(٤) عبد العزيز قاسم محارب، "المشكلات البيئية"، *مجلة المال والتجارة، نادي التجارة* ، *مصر*، المجلد ٦٣٧، (٢٠٢٢): ص١٧.

(٥) المادتين (١٠ و١١)، من بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ .

(٦) لقد أثبتت الممارسة الدولية فشل الالتزام ببروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، وأصبح من الضروري اعتماد اتفاقية جديدة ملزمة لجميع الدول. وشهدت السنوات الخمس الأخيرة قبل عام ٢٠١٥ العديد من المشاريع الهادفة إلى بناء بنية قانونية ملزمة لحماية المناخ. وفي عام ٢٠١٤، انعقد مؤتمر الأطراف في العاصمة البيروفية ليما، وتمكن مؤتمر ليما من وضع الأساس لاتفاقية باريس، من خلال تتبع التقدم المحرز في المؤتمرات السابقة لوضع عناصر النص التفاوضي للاتفاق، هشام محمد بشير، "العدالة المناخية من منظور القانون الدولي"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* ، *جامعة بني سويف/ كلية السياسة والاقتصاد*، *مصر*، المجلد ١٦ ، العدد ١٥ ، (٢٠٢٢): ص٣٥٥ .

(٧) محمود محمد منجود أبو الغيط، "دور القانون الدولي والتشريعات الوطنية في مواجهة التغيرات المناخية"، المناخية"، *مجلة البحوث القانونية والأقتصادية*، *جامعة المنصورة/ كلية الحقوق*، *مصر*، المجلد ١٣ ، (٢٠٢٣): ص ٣٣٤.

جوهرياً في المفاوضات، إذ طُبّق هذا المبدأ في الاتفاقية بشكل مختلف عن الاتفاقيات السابقة المتعلقة بالتغير المناخي، إذ سعى الاتحاد الأوروبي إلى توسيع نطاق تباين المسؤولية مقارنة بما كان عليه في "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢"، إلا أن الدول النامية رفضت هذا الطرح، معتبرةً أنه تعديل لما جاء في الاتفاقية الإطارية [١]، ومن جهة أخرى، اعترفت اتفاقية باريس بأن تغير المناخ يمثل التهديد والمقوض المحدق بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان وأن تدابير التصدي لتغير المناخ يجب أن تكون متسقة مع التزامات حقوق الإنسان[٢].

ومن الملاحظ، أن اتفاقية باريس قد منحت أملاً جديداً في إطار الأمم المتحدة للتصدي للتغير المناخي، إذ يمثل توافقاً دولياً على نموذج جديد للتعامل مع القضايا البيئية والمناخية التي تواجه العالم.

إلى جانب ذلك، أصبح الاتفاق جزءاً من النظام القانوني الدولي لحماية المناخ الذي تأسس منذ عام ١٩٩٢، ويهدف إلى تعزيز وتوفير وسائل دعم التكيف والتخفيف في الدول النامية بطريقة عادلة لجميع الأطراف، وكما تشدد الاتفاقية على ضرورة التزام الدول الأعضاء بعدم القيام بأنشطة تُلحق الضرر بالبيئة وتحمل مسؤولية تلك الأنشطة، فضلاً عن ذلك، أقر الاتفاق بضرورة استجابة عالمية فاعلة وتعاون دولي، وتعزيز القدرات في إطار التنمية المستدامة [٣]، ولقد تضمنت اتفاقية باريس نفس المبادئ التي وردت في الاتفاقيات السابقة بشأن التغير المناخي، مع بعض التعديلات، ومن أبرز تلك التعديلات ما يتعلق بالإشارات الواضحة لمبدأ "المسؤولية المشتركة والمتباينة" في عدة مواضع، إذ ورد في ديباجته التأكيد على أن الاتفاقية تسترشد بمبدأ الإنصاف والمبدأ المذكور، مع مراعاة قدرات كل طرف في نطاق الظروف الداخلية المختلفة للدولة[٤].

وكما نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية على أن تطبيق الاتفاقية يجب أن يعكس العدالة، كما أُشير إلى أن مكافحة التغير المناخي هي مسؤولية مشتركة، ولكن متباينة وفقاً لقدرات كل دولة وظروفها الوطنية، وتجدر الإشارة إلى أن عبارة "في ضوء الظروف

(1) Daniel Bodansky, Jutta Brunne, Lavanya Rajamani, Intrnational Climate Change Law, Oxford University Press, 2017, P: 219.

(٢) فانوس، حوراء، ومصطفى عابد، "العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ"، *مجلة العلوم القانونية*، ٣٧ (أغسطس): ١٠٧-٢٧، (٢٠٢٣): ص١١٧ https://doi.org/10.35246/jols.v38i1.639.

(٣) وافية قردانيز، "الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية"، (أطروحة دكتورا، كلية الحقوق/ جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٢٢)، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٤) راجع نص ديباجة اتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥.

الوطنية المختلفة" التي وردت في الفقرة أثارت الكثير من الجدل حول تفسيرها، كونها تعبر عن سعي الدول لتحقيق التوازن بين التزاماتها واستقلالية تحديد ظروفها الوطنية[١].

ومن خلال استقراء المادة الرابعة من الاتفاقية، يتضح أن هناك تأكيداً على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، فقد نصت المادة على استمرار الدول المتقدمة في قيادة الجهود الدولية لمواجهة التغيرات المناخية، وتحملها الجانب الأعظم من المسؤولية، وكما أشارت المادة إلى أن الدول النامية قد تتحمل التزامات أكبر مستقبلاً مع تحقيقها التنمية، وفي فقرتها الخامسة عشرة، نصت المادة على ضرورة مراعاة شواغل الدول التي تكون اقتصاداتها الأكثر تأثراً بتدابير التصدي للتغير المناخي، خاصةً الدول النامية، وأخيراً في الفقرة التاسعة عشرة من نفس المادة، جاء التأكيد على أن تسعى كافة الأطراف لوضع استراتيجيات طويلة الأجل لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، مع مراعاة مسؤولياتها المشتركة والمتباينة وفقاً لقدرات كل منها وظروفها الوطنية [٢].

ختامًا، يتبين أن التغير المناخي يشكل مشكلة عالمية تهدد البشرية بأكملها، وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى التحرك من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية المناخ. وقد ساهم "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" في تعزيز القانون الدولي للبيئة، لكنه لا يزال مرهونًا بمدى التزام الدول بتطبيق هذه الاتفاقيات واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لتأثيرات التغير المناخي.

I.ب. المطلب الثاني

آليات تحقيق العدالة المناخية في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة

مبدأ "المسؤولية المشتركة والمتباينة"، الذي أقر رسميًا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، يرتبط بشكل وثيق بالعدالة المناخية، إذ يشير هذا المبدأ إلى أن تغير المناخ يمثل مسؤولية "مشتركة" بين جميع الدول، ولكن هذه المسؤولية "متباينة" بناءً على مستويات التطور الاقتصادي والانبعاثات التاريخية لكل دولة، ومن ثم تتحمل الدول المتقدمة العبء الأكبر نتيجة إسهامها الكبير في انبعاثات الغازات الدفيئة[٣].

(١) عليوي فارس، مرجع سابق، ص١٧٥.
(٢) الفقرة(١٩) من المادة ٤، من اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥.
(3)Yanzhu Zhang and Chao Zhang, Thirty years with common but differentiated responsibility, why do we need it ever more today? ,4 May 2022,، last accessed 16_10_2024.
https://www.bsg.ox.ac.uk/blog/thirty-years-common-differentiated-responsibility-why

ومع تنامي مسألة التحديات البيئية الناتجة بسبب التغيرات المناخية، صار احراز العدالة المناخية مسالة هامة ولا غنى عنه لضمان توزيع الأعباء والمسؤوليات بطريقة منصفة، وفي هذا السياق تعد الآليات المنبثقة عن مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة إحدى الركائز الأساسية في الاتفاقيات الدولية، إذ تهدف هذه الآليات، التي تشمل نقل التكنولوجيا وتقديم المساعدات المالية، إلى سد الفجوة مابين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من الجهة الاخرى، في التعامل مع آثار تغير المناخ، وبهذا فإن "العدالة المناخية" لم تعد مسألة بيئية فحسب، بل هي مسالة أخلاقية تتداخل مع التنمية وحقوق الأنسان، لتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي يضمن استدامة الجهود العالمية لمواجهة التغير المناخي[١].

I.ب.١. الفرع الأول

المساعدات المالية

إن القضايا البيئية تتطلب التعاون والتضامن بين الدول، ونظراً لاختلاف القدرات بين الدول، برزت أهمية آليات المساعدة المالية باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لحماية البيئة، وتعتبر المساعدة المالية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، ضرورية . ولكي تتمكن البلدان من الوفاء بالتزاماتها البيئية واتباع "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة" في مفاوضات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ستقبل البلدان النامية المساعدة المالية والتقنية من البلدان المتقدمة كشرط لتحقيق الامتثال[٢].

وقد اعتمدت المساعدات المالية قبل مؤتمر ريو، والمعروفة بالمساعدات البيئية من الجيل الأول، بشكل أساسي على المساهمات الطوعية، إذ كان الهدف منها تغطية التكاليف الإدارية للاتفاقيات، أما بعد مؤتمر ريو، فقد تم توجيه هذه المصادر نحو تعزيز قدرات الدول النامية بهدف تحقيق العدالة والتنمية المستدامة[٣]، وفي هذا السياق، تلتزم البلدان المتقدمة بتوفير واعطاء المساعدة المالية الطوعية وغير المشروطة إلى البلدان النامية لدعم تدابير

(1) Keely Boom, Richards, Julie-Anne, and Leonard, Stephen. Climate justice: The international momentum towards climate litigation. Published by the Climate Justice Programme, Sydney, Australia, 2016, p. 7.

(٢) بشير جمعة عبد الجبار الكبيسي ، *الحماية الدولية للغلاف الجوي* ، (لبنان ، بيروت: منشورات حلب الحقوقية ، ٢٠١٣)، ص ٢٠١.

(3) Sophie Lavallé: Responsabilités communes mais différenciées et protection internationale de l'environnement; une assistance financière en quête de solidarité,Un article de la revue Les Cahiers de droit,Volume 55, numéro 1, mars 2014, p. 139–192.

التخفيف والتكيف[١]، وقد نصت "الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ" في (المادة٣) بوضوح على التزام الدول المتقدمة بأخذ زمام المبادرة في مواجهة التغيرات المناخية، وذلك استناداً إلى قدراتها "ومبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة"[٢].

ومن جهة آخرى، تعكس المادة الرابعة من الاتفاقية هذا المبدأ، إذ تناولت مسألة الموارد المالية، وهو ما أكدته أيضاً المادة العاشرة من بروتوكول كيوتو، وكما تشترط "الاتفاقية الإطارية" في المادة (٧/٤)، احترام التزامات الدول النامية فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للالتزامات المالية، وكما تؤكد الاتفاقية أن تحقيق هذه الالتزامات يجب أن يأخذ في الاعتبار أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر للدول النامية[٣].

فضلاً عن ذلك، يجب عليهم تقديم مساهمات في الصندوق العالمي للبيئة، إذ يقع على عاتق الدول الوارد ذكرها في "المرفق الثاني للاتفاقية الإطارية" التزام قانوني بتجديد موارد الصندوق العالمي للبيئة بشكل دوري، وكذلك تقديم مساهمات مالية للصندوق الخاص بالتغيرات المناخية الذي تأسس في عام ٢٠٠١، والذي أوكلت اليه مهمة تمويل الأنشطة والبرامج المتعلقة بتغير المناخ في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة والغابات وإدارة النفايات في الدول النامية والدول الأقل نمواً، إذ يتم تمويل هذا الصندوق من خلال مشروع آلية التنمية النظيفة[٤] .

وفي الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠، قدر المبلغ الإجمالي الذي ساهم به الصندوق العالمي للبيئة بـ ٣.١٣ مليار دولار، منها ١.٠٢ مليار دولار خُصصت لمشاريع تغير المناخ، وأما الفترة الممتدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، فقد بلغ إجمالي المبلغ المخطط له حوالي ٤.٢٥ مليار دولار، منها ١.٣٦ مليار دولار وُجهت للتغيرات المناخية.

وبناءً على ذلك، أصبح من الضروري في الوقت الحالي حشد الأموال المخصصة للدول النامية، ولتحقيق هذا الغاية قرر اتفاق كوبنهاغن إنشاء الصندوق الأخضر كآلية مالية لدعم المشاريع والبرامج والسياسات المتعلقة بالتخفيف في الدول النامية، ويشمل ذلك تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، وكذلك اشتمل على نقاط أساسية لحماية المناخ إذ نص الاتفاق على خفض درجة حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين بحلول عام ٢٠٢٠، مع

---

(١) رزقين عبد القادر، شعشوع قويدر،" الحماية القانونية الدولية للمناخ"، *مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر*، المجلد ٦ ، العدد٢ ، ٢٠١٩ ، ص١٠٢

(٢) المادة ٣، من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

(3) Sandrine maljean, Dubois.matthieu wemaere, COP21 ? la diplomatic climatique de Rio(1992) à Paris (2015), Editions A. PEDONE, Paris, 2015, p.61.

(٤) فكيري آمال، "التنمية النظيفة نظام استثماري دولي لتعزيز استدامة البيئية"، *مجلة آفاق العلوم، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر*، المجلد ٦ ، العدد ٣ ، (٢٠٢١).

التزام الدول المتقدمة بأهداف خفض الانبعاثات، وتمويل إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ التي تتكبدها الدول النامية بطريقتين واحدة قصيرة الأجل والأخرى طويلة الأجل، ويُقدر تكلفة تحقيق الهدف قصير الأجل ١٠ مليارات دولار حتى عام ٢٠١٢، أما الهدف الطويل الأجل يتطلب مائة مليار دولار بشكل سنوي حتى حلول سنة ٢٠٢٠[١].

I.ب.٢. الفرع الثاني

نقل التكنولوجيا

تعد آلية نقل التكنولوجيا للدول النامية أحد العوامل المهمة في العلاقات الدولية، ويُعرَّف مفهوم التكنولوجيا على أنه " بيان كيفية التطبيق العملي لما جاءت به قريحة العلماء، وابتكار أفضل الوسائل وأنسبها لهذا التطبيق"، لذا، تُعد التكنولوجيا مجموعة من المعلومات المتعلقة بكيفية تطبيق النظريات العلمية أو الابتكارات، ولا تُعتبر مرادفة للعلم، كما أنها ليست التطبيق العملي للعلم، بل هي معرفة كيفية تطبيقه[٢].

وقد نصت الكثير من المؤتمرات على أهمية نقل التكنولوجيا ومنها مؤتمر ستوكهولم لعام ١٩٧٢ أذ نص على أهمية نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية بهدف تعزيز حماية البيئة، واستمر مؤتمر ريو على نفس النهج داعيًا إلى إنشاء آليات ابتكارية من خلال إعادة النظر في كيفية تقديم هذه المساعدة، بما يتلاءم مع التحديات المعقدة، وفي هذا السياق، طالبت الدول النامية الدول المتقدمة بالمشاركة في تكنولوجيات البيئة كجزء من صفقة انضمامها إلى الاتفاقيات البيئية العالمية، وفي واقع الحال، لا تملك الدول النامية الموارد المالية الكافية للحصول على هذه التكنولوجيات، لذلك دعت العديد من الاتفاقيات البيئية الدول المتقدمة التي تمتلك هذه التكنولوجيات إلى نقلها إلى الدول النامية الأطراف في الاتفاقيات[٣].

وكما نصت اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ الخاصة بالتحكم في حركة النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود على أهمية "مراعاة احتياجات الدول النامية، يشجع التعاون بين الأطراف والمنظمات الدولية المختصة من أجل القيام، ضمن جملة أمور بالنهوض بالوعي العام وتنيمة الإدارة البيئية السليمة للنفايات الخطرة، والنفايات الآخرى واعتماد تكنولوجيات جديدة منخفضة النفايات" [٤]. فضلاً عن ذلك، أكد إعلان ريو دي جانيرو لعام ١٩٩٢ على ضرورة تعاون الدول في تعزيز بناء القدرات الذاتية للتنمية المستدامة، من خلال تحسين

(١) محمد عادل عسكر ، مرجع سابق ، ص ٦٠٧ .
(٢) زهرة بوسراج ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٩.
(٤) المادة ١٠/٤، من اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩.

التفاهم العلمي، وتبادل المعارف العلمية والتكنولوجية، وتعزيز تطوير ونقل التكنولوجيا [١]، وأما في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، فقد تم التأكيد على أن تنفيذ الدول النامية لالتزاماتها يعتمد على تقديم الدول المتقدمة المساعدات المالية والتكنولوجية، وهذا يعتبر التزامًا يقع على عاتق الدول المتقدمة[٢].

"نقل التكنولوجيا"، حيث اشارت بان مسالة نقل التكنولوجيا الى الدول النامية تقع على عاتق الدول المتقدمة وهي ملزمة بذلك، في سبيل دعمها في التأقلم مع تغير المناخ. ويرتبط وفاء البلدان النامية بالتزاماتها بالتزامات البلدان المتقدمة بنقل الأموال والتكنولوجيا إليها. وفي سياق تعزيز هذه الالتزامات، تم إنشاء آلية لنقل التكنولوجيا بموجب "اتفاق كانكون بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٠". وتضم الآلية مؤسستين أساسيتين هما اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز التكنولوجيا. المناخ وتعزيز هذه الآلية من خلال نظم الابتكار الوطنية لتطوير ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا[٣].

وفي مؤتمر الأطراف الثالث عشر في مدينة بالي عام ٢٠٠٧، تم اعتماد خارطة بالي التي ركزت على أهمية تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى الدول النامية، وذلك لأن التكنولوجيا تلعب دورًا محوريًا في تحقيق أهداف حماية المناخ، وقد طالبت الدول بالقيام بعمل مستمر لمواجهة الآثار غير المرغوبة "للتغيرات المناخية"، وتتضمن تلك الجهود على تطبيق تقنيات لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعزيز التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وكما تضمنت الخطة تخصيص التمويل اللازم لدعم التدابير المتعلقة بالتأقلم مع "التغيرات المناخية"[٤].

وكما ساهم الصندوق العالمي للبيئة في تمويل الاستثمارات ومشاريع التكنولوجيا، إذ استطاع بالتعاون مع مصادر أخرى جمع ١٣.٥ مليار دولار لدعم ٣,٩٠٠ مشروع بقيمة إجمالية قدرها ٦٥ مليار دولار في أكثر من ١٦٥ دولة، تتعلق بالتحكم في الطاقة، الطاقة المتجددة، والتقنيات منخفضة الكربون[٥].

الخاتمة

في ضوء ما تم دراستهُ في هذه البحث، يتبين أن "مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة" يمثل حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة التغيرات المناخية، وقد ثبت أنه يعد من المبادئ الأساسية في القانون الدولي البيئي، أذ تبنتهُ العديد من الاتفاقيات

(١) المادة(٩)، من إعلان ريو حول البيئة والتنمية لعام ١٩٩٢
(٢) الفقرة(٥) من المادة(٤)، من اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ١٩٩٢ والمادة ٤ من اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون لعام ١٩٨٥.
(٣) زهرة بوسراج ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠.
(4) Sandrine maljean, Dubois.matthieu wemaere, op.cit.p.176.
(٥) صافي منير ، مرجع سابق ، ص ١٦٥.

البيئية الدولية، ويظهر هذا المبدأ بوضوح في تباين المسؤولية بين الدول، إذ يُلزم البلدان الصناعية بتحمل المسؤولية الأكبر نتيجة لمساهمتها التاريخية في انبعاثات الغازات الضارة التي تسببت في تغير المناخ، أما البلدان النامية تتحمل مسؤولية أقل بسبب مساهماتها المحدودة وقدراتها الاقتصادية الضعيفة، وكما خلص البحث إلى أن الدول اتبعت مبدأ العدالة التوزيعية في مجال حماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية، وقد تم ذلك من خلال نقل التكنولوجيا وتقديم الموارد والمساعدات المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ومع ذلك نشير الى أن التحديات المتعلقة بتطبيق هذا المبدأ لا تزال قائمة، لاسيما في ما يتعلق بنقل التكنولوجيا والتمويل العادل والمستدام.

وفي ختام بحثنا في موضوع العدالة المناخية في إطار "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة"، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تتمثل في ما يأتي:

أولاً : الاستنتاجات:

١- يُعد مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة من أهم المبادئ التي استندت إليها الاتفاقيات الدولية في تحديد التزامات الدول الأطراف، إذ أقرت الدول المتقدمة بأنها تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية التغير المناخي نتيجة لتزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري منذ بدء الثورة الصناعية في أوروبا.

٢- يعكس هذا المبدأ توازناً عادلاً بين الدول المتقدمة والنامية، ويضع أساساً منصفاً للتعاون الدولي بين البلدان، مجسداً بذلك مبادئ الإنصاف والمساواة في القانون الدولي.

٣- يُعتبر مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، خاصة في مجال القانون الدولي البيئي، إذ يكتسب اعترافاً متزايداً خصوصاً من الدول النامية، ومع ذلك لم يصل هذا المبدأ إلى درجة الثبات التي تتمتع بها المبادئ التقليدية الأخرى في القانون الدولي، نتيجة لعدم اكتمال بنائه القانوني وتباين تطبيقه بسبب التطورات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي أدت إلى تفاقم المشاكل البيئية وزيادة التلوث.

٤- تتحمل الدول المتقدمة التزاماً بمساعدة الدول النامية، خصوصاً في مجالي نقل التكنولوجيا وتقديم التمويل، مما يضع مسؤولية أكبر على الدول الغنية التي كانت سبباً رئيساً في التسبب بالمشاكل البيئية العالمية.

٥- يستند هذا المبدأ إلى عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت في مجال البيئة، ونُص عليه في العديد من المعاهدات الدولية، غير أن هذه المعاهدات تظل غير كافية في الوقت الحالي بسبب افتقارها إلى الإلزامية الشاملة، إذ يعتمد تنفيذ الدول لها بشكل أساسي على إرادتها ومدى توافقه مع مصالحها الاقتصادية وقدراتها المالية والتكنولوجية.

ثانياً: التوصيات :

١- ندعو إلى ضرورة مشاركة جميع الدول في تحمل المسؤولية بشكل عادل، مع تحميل الدول المتقدمة، التي تعتبر المسبب التاريخي لتدهور البيئة، النصيب الأكبر من المسؤولية دون استثناء الدول النامية، وخاصةً أن بعض الدول النامية مثل الهند والصين تُعد من بين أكبر الملوثين عالمياً.

٢- نوصي بوضع معايير دقيقة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والتمويل، بدلاً من الاكتفاء بالعبارات العامة التي تدعو فقط إلى تقديم التكنولوجيا والمساعدات المالية، وينبغي أن تتضمن الاتفاقيات نصوصاً واضحة حول كيفية تنفيذ هذه المساعدات.

٣- نحث على أن تتعاون الدول المتقدمة تكنولوجياً لإطلاق مبادرة دولية جديدة تهدف إلى تسهيل التعاون مع الدول النامية في مجال تكنولوجيات الطاقة النظيفة منخفضة التكلفة، نسعى من خلال ذلك إلى تحقيق العدالة المناخية عن طريق إنشاء مراكز إقليمية للابتكار تسمح للباحثين في الدول النامية بتبني هذه التكنولوجيات في بلدانهم مما يعزز التنمية المستدامة والتخفيف من آثار التغير المناخي.

المصادر

أولاً: الكتب القانونية

١- أحمد حميد البدري، *الحماية الدولية للمناخ في إطار التنمية المستدامة*، بغداد/العراق: دار أنكي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.

٢- بشير جمعة عبد الجبار الكبيسي، *الحماية الدولية للغلاف الجوي*، بيروت، لبنان: منشورات حلب الحقوقية، ٢٠١٣.

٣- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، *الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو ١٩٩٧* ، بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠.

٤- صباح العشاوي، *المسؤولية الدولية عن حماية البيئة*، الجزائر: دار الخلدونية ، ٢٠١٠.

٥- علي أحمد غانم، *التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل*، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

٦- محمد عادل عسكر، *القانون الدولي البيئي*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٣.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١- بريشي بلقاسم، "الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠١٧.

٢-بسمة صلال طه، "أثر التغير المناخي في نشوب النزاعات المسلحة"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٢.
٣-بوصبع ريمة، "آليات الأمم المتحدة لمجابهة التغيرات المناخية"، رسالة ماجستير، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف٢، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٦.
٤-زكية بلهول، "لاجئ المناخ من منظور حقوق الأنسان وأمنه والقانون الدولي"، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة -١- كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر، سنة ٢٠١٨/٢٠١٩ .
٥-وافية قردانيز، "الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية"، أطروحة دكتورا، كلية الحقوق/ جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٢٢.
٦-مريم وافي، "إدماج اتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق/ جامعة الجزائر ١، ٢٠١٧.
٧-مخفي إسماعيل، "الحماية القانونية والدولية للمناخ"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر،٢٠١٨-٢٠١٩.

ثالثاً: البحوث القانونية

١-إبراهيم محمد عبد، "التقاضي المناخي كأداة لمساءلة حكومات الدول"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، المجلد ٩، العدد ٣، (٢٠٢٣).
٢-ادريس قادر رسول، "مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة للدول كآلية لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في ظل القانون الدولي للبيئة"، *مجلة دراسات البصرة، العراق*، العدد ٤٨، (٢٠٢٣).
٣-أمل فوزي أحمد عوض، "العدالة المناخية وحماية الأنسانية"، *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، المانيا/ برلين*، (٢٠٢٣) .
٤-خلف حسام عبد الأمير، "التنمية المستدامة والطاقة النووية - العلاقة الجدلية"، *مجلة العلوم القانونية* - ٢٦٨ : (١) (٢٠١٩): https://doi.org/10.35246/jols.v34i1.
٥-رزقين عبد القادر وشعشوع قويدر، "الحماية القانونية الدولية للمناخ"، *مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية*، المجلد ٦، العدد ٢، (٢٠١٩).
٦-زهرة بوسراج، "مبدأ مسؤولية الدول المشتركة والمتباينة في النظام العالمي لتغير المناخ"، *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، المجلد ٤، العدد ٣، (٢٠٢١).
٧-الشديفات شادي عدنان، "تكامل المواثيق الدولية في مجال الإمارات العربية المتحدة واختيار بين المنظمات الوطنية والمواثيق الدولية"، *مجلة العلوم القانونية*، ٢٩ (٢)، (٢٠٢٠): ص٢١. https://doi.org/10.35246/jols.v29i2.264
٨-صافي منير، "مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة كآلية لتأطير التعاون الدولي البيئي"، *مجلة القانون العقاري والبيئة* ، المجلد ١٢ ، العدد ١، (٢٠٢٤).

٩- عائشة السرحي وماري لومي ، "حوكمة تغير المناخ والتعاون حوله في المنطقة العربية"، *اكاديمية الإمارات الدبلوماسية ، الإمارات العربية المتحدة* ، (٢٠١٨) .
١٠- عبد العزيز قاسم محارب، "المشكلات البيئية"، *مجلة المال والتجارة*، المجلد ٦٣٧، (٢٠٢٢): ص١٧.
١١- عمر محمود عمر ، "دور المسؤولية الدولية في حماية البيئة من التلوث"، *مجلة العلوم القانونية / جامعة بغداد* ، المجلد ٦٢ ، العدد ١ ، (٢٠١١) .
١٢- فارس عليوي، "الجهود الدولية لمواجهة الغازات الدفيئة بين المسؤولية عن غازات الرفاه والحق في غازات النجاة"، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف ٢، الجزائر* المجلد ١٨، العدد ١.
١٣- فكيري آمال، "التنمية النظيفة نظام استثماري دولي لتعزيز استدامة البيئة"، *مجلة آفاق للعلوم، جامعة لونيسي، البليدة*، المجلد ٠٦، (٢٠٢١).
١٤- فلاح، حسن، وحسام عبد الأمير، "حقوق الأجيال وعلاقتها بالتنمية المستدامة"، *مجلة العلوم القانونية*، ٣٦ (٣): (٢٠٢٢): ٦٥٢-٨٣. https://doi.org/10.35246/jols.v36i3.488
١٥- قحطان عدنان عزيز، "مسؤولية الدول المشتركة عن التلوث البيئي"، *مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق*، المجلد ٢٨، العدد ٢، (٢٠٢١).
١٦- كيالاني نذيرة وبديار ماهر، "مبدأ المسؤولية المشتركة لكن متباينة في القانون الدولي للبيئة"، *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية*، المجلد ٨، العدد ١، (٢٠٢٢).
١٧- محمود محمد منجود أبو الغيط، "دور القانون الدولي والتشريعات الوطنية في مواجهة التغيرات المناخية"، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، المجلد ١٣، (٢٠٢٣).
١٨- فانوس، حوراء، ومصطفى عابد. "العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ"، *مجلة العلوم القانونية*، ٣٧، (٢٠٢٣): (أغسطس):https://doi.org/10.35246/jols.v38i1.639
١٩- معتصم صبحي سلامة جندية، "حقوق الأنسان والعدالة المناخية وفق الاتفاقيات الدولية"، *مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية*، المجلد ٥، العدد ١٣، (٢٠٢٣).
٢٠- نادية ليتيم، "تطور النظام القانوني الدولي لمواجهة التغيرات المناخية"، *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت*، العدد ١، المجلد ٣٧، (٢٠٢١): ص٤٥١.
٢١- هشام محمد بشير، "العدالة المناخية من منظور القانون الدولي"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، المجلد ١٦، العدد ١٥، (٢٠٢٢).

رابعاً: الاتفاقيات الدولية

١- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢.

٢- بروتوكول كيوتو ١٩٩٧.
٣- إعلان ريو حول البيئة والتنمية، ١٩٩٢.
٤- اتفاقية باريس ٢٠١٥.
٥- أتفاقية بازل ١٩٨٩.

خامساً: المواقع الإلكترونية

١- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة ١٩٩٢، متاح على الرابط: https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

سادساً: المصادر باللغة الأجنبية

1- Barral, Virginie, 'Common but Differentiated Responsibilities and Justice: Broadening the Notion of Responsibility in International Law', in The Rise of Responsibility in World Politics, ed. by Hannes Hansen-Magnusson and Antje Vetterlein (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), pp. 125–44.

2-Daniel Bodansky, Jutta Brunne, Lavanya Rajamani, Intrnational Climate Change Law, Oxford University Press, 2017, P. 219.

3-Keely Boom, Richards, Julie-Anne, and Leonard, Stephen. Climate justice: The international momentum towards climate litigation. Published by the Climate Justice Programme, Sydney, Australia, 2016, p. 7.

4-Ngozi Chinwa Ole, Understanding the Principle of Common but Differentiated Responsibilities and Its Manifestations in Multilateral Environmental Agreements (MEAs), 11 Nnamdi Azikiwe Journal of Public and Private Law, vol. 262, July 2021, p.269.

5-Sandrine Maljean-Dubois and Matthieu Wemaere, COP21: La Diplomatie Climatique de Rio (1992) à Paris (2015), Editions A. PEDONE, Paris, 2015, p. 61.

6-Sophie Lavallé, Responsabilités communes mais différenciées et protection internationale de l'environnement; une assistance financière

en quête de solidarité, Les Cahiers de droit, Volume 55, numéro 1, mars 2014, p. 139–192.

7-Yanzhu Zhang and Chao Zhang, Thirty years with common but differentiated responsibility, why do we need it ever more today?, 4 May 2022.https://www.bsg.ox.ac.uk/blog/thirty-years-common-differentiated-responsibility-why